# تاريخ النقود في العراق من أواخر العهد العثماني الى قيام الدولة الحديثة ١٨٦٩ – ١٩٣٣

**The History of Currency in Iraq from the Late Ottoman Era to the Establishment of the Modern State 1869-1933**


**م.م ازهار محمد جادم**

**الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية /قسم التاريخ**

Azhar Muhammad Jadim / Al-Mustansiriya University / College of Basic Education / Department of History

AZHAR Mohmed JADm

qazharmohamed80@uomstansiyah.iq

# تاريخ النقود في العراق من أواخر العهد العثماني الى قيام الدولة الحديثة ١٨٦٩ – ١٩٣٣

**م.م ازهار محمد جادم**

**الملخص**

في الفترة ١٨٩٦و١٩٣٣،مرت النقود في العراق بتحولات كبيرة خلال الحكم العثماني،كانت الليرة العثمانية العملة الرسمية،الى جانب استخدام بعض العملات الأجنبية.بعد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧،ثم ادخال الروبية الهندية كعملة متداولة في عام ١٩٢٠،أنشى الانتداب البريطاني على العراق،مما زاد من الاعتماد على النظام النقدي البريطاني.وفي عام ١٩٣١،أنشى مجلس العملة العراقي تمهيداً الإصدار عملة وطنية واخيراً في عام ١٩٣٢أصدرت أول عملة عراقية باسم(الدينار العراقي) لتحل محل الروبية.

**الكلمات المفتاحية:** (الليرة العثمانية، الروبية الهندية، الانتداب البريطاني، مجلس العملة العراقي، الدنيار العراقي)

**Abstract**

Between 1896 and 1933, Iraq experienced significant changes in its currency system. During the Ottoman rule, the Ottoman lira was the official currency, alongside the use of some foreign coins.After the British occupation in 1917, the lndian rupee was int oduced as the main currency.ln1920، with the establishment of the British Mandatae, lraqs monetary system became more aligned with British standards.In1931،the Iraqi Currency Board was established in preparation for

**Keywords** :(Ottomanlira, lndian rupee, British Mandate, Iraqi dinar)

**المقدمة**

تعتبر مكانة الدول الحديثة اقتصاديا من مكانة نقودها، ولاسيما الورقية فهي تمثل الوجه الحضاري والتراث الثقافي لهذا البلد، وقد اتجه الفكر الاقتصادي نحو الأوراق النقدية لعدم قدرة النقود المعدنية على مسايرة التطور الاقتصادي بسبب الصعوبة النسبية في حملها ونقلها في الصفقات التجارية الكبيرة والتي تكون بمبالغ ضخمة.

وبحكم سيطرة الدولة العثمانية على العراق فقد فرضت عليه استخدام اوراقها النقدية ومسكوكاتها المعدنية، وبعد الاحتلال البريطاني للعراق فرضت الروبية الهندية للتداول في العراق، وبعد تنصيب الملك فيصل الأول بدأت المطالبة بإصدارعملة نقدية وطنية تدل على استقلال العراق، لذا انقسم تاريخ النقود في العراق الى ثلاثة مراحل رئيسية الأولى مرحلة العهد العثماني، والثانية مرحلة الاحتلال البريطاني، والثالثة مرحلة العهد الوطني وصدور العملة الوطنية، ومن هنا جاءت أهمية الموضوع لتوضع مراحل النقود وانواعها ودور الصحافة ورأي الشعب العراقي في اصدار العملة الوطنية.

قسم البحث الى خمس محاور تناول المحور الأول أنواع النقود في العراق وقسم الى ثلاث أصناف وهي النقود العثمانية والهندية والعملات الأجنبية الأخرى، اما المحور الثاني فتطرق الى العملة في منهاج الحكومة ودور الحكومة في سن القوانين الخاصة بإصدار العملة، اما المحور الثالث فقد وضح دور المجلس النواب في التصديق على لوائح القوانين والتعديلات التي أجريت عليها، وبين المحور الرابع رأي الصحافة في مسألة اصدار العملة في العراق، اما المحور الخامس فقد وضح الآراء المعارضة لإصدار العملة لاسيما الأحزاب المعارضة وغرف التجارة.

اعتمد البحث على مصادر عدة أهمها أطروحة سعد كاظم حسن (تاريخ النقود العراقية ١٩٢٢– ١٩٥٨)، إضافة الى بعض المصادر أهمها كتاب ناهض عبد الرزاق القيسي (النقود في العراق) وكتاب سعيد عبود السامرائي (اقتصاديات العراق) غطت هذه المصادر جانبا كبيرا من البحث.

**اولاً:انواع العملة في العراق**

❖ **العملـــة العثمـانيـــة**

احتل العثمانيون بغداد في ٣١ كانون الاول ١٥٣٤، بقيادة السلطان سليمان القانوني، بدأ عندئذ استخدام النقد العثماني في العراق الذي كان مزدوجاً من الذهب والفضة، واستمر ذلك حتى عام ١٨٨٠، الا ان تقلب سعر الفضة لعدم ثباته من جهة والاتجاه العالمي نحو جعل الذهب وحده النقود من جهة أخرى، أجبر الدولة العثمانية على اتخاذ الليرة الذهبية العملة الرسمية وترك العملة الفضية (حسن، ١٩٩٨، صفحة ١٢).

اقدمت الدولة العثمانية على اصدار اوراقاً نقدية في ١٤ تموز ١٨٩١، وجعلت التعامل بها اجبارياً، وكانت هذه الأوراق على شكل سندات، وكانت في بداية الأمر تؤدي دوراً شبيها بدور العملة الورقية، اذ يمكن تسديد الضرائب او ديون الدولة بها (علي، ١٩٨٣، صفحة ٣٨)، وفي عام ١٨٩٢ وزعت الأوراق النقدية على الناس وقبض عوضاً عنها نقوداً ذهبية وفضية (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٧٦)، وبحكم سيطرة الدولة العثمانية على العراق فقد فرض عليه استخدام أوراقها النقدية ومسكوكاتها المعدنية، وقد كان اول دخول للأوراق النقدية الى العراق في عام ١٩١٣، وكانت هذه الاوراق تتألف من الليرة (الزيدي، د.ت، الصفحات ٦٦٩– ٦٨٥) وتعادل (١٠٠) قرش (العزاوي، ١٩٥٨، صفحة ١٤٧)، ونصف الليرة وتعادل (٥٠) قرش وربع الليرة وتعادل (٢٠) قرش، وكذلك فئات العشرين قرشا والخمسة قروش والقرشين والقرش الواحد، ولكن قيمتها في الاسواق هبطت عن ذلك الى حد كبير (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٧٦).

كانت قيمة النقود في العراق غير ثابتة لاختلاف نوعيتها وتعدد جنسياتها وتشير احدى الوثائق العثمانية من ولاية البصرة الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ شعبان ١٩١٢ الى وجود نقود ايرانية وبريطانية من فئة القروش اذ يتعامل بها بين الناس لذا طالبت الدولة العثمانبة بالموافقة على ارسال مبلغ الفين ليرة عثمانية وخمس الاف مجيدية للتداول واصدار امر بمنع التداول بالعملات الاجنبية، وبتاريخ ٢٧ شوال ١٩١٢ جاءت الموافقة على المبلغ المذكور ومنع تداول العملات الاجنبية، إذ تم الاطلاع على مضمون الوثيقة من قبل وزارتي الداخلية والمالية (الشلال، د.ت، صفحة ٢).

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ اصدرت الدولة العثمانية النقود الورقية الالزامية بدلاً عن الليرة الذهبية والنقود الفضية المتداولة وصلت الى (١٦٠) مليون ليرة عثمانية ورقية مع (٤٠) مليون ليرة من المسكوكات الذهبية والفضية، الا ان صدور مقادير كبيرة من هذه النقود الورقية ادى الى هبوط قيمتها، ولم تستطع ان تفرض ترويجها بالقوة وبالعقوبات القانونية في بعض انحاء القطر، لاسيما في المناطق الريفية، حيث امتنع الكثيرون عن تسلمها او التداول بها في معاملاتهم التجارية، نظراً لضعف ثقة الناس بها، الا ان النقود النقود المعدنية اختفت لإقبال الناس الى اكتنازها وبقاء العملة الورقية الجديدة في التداول (حسن، ١٩٩٨، صفحة ١٢).

ومن اشهر النقود العثمانية التي شاع استخدامها في العرافق هي: الليرة الذهبية ومضاعفاتها الخمس ليرات، والليرتان والنصف، فضلاً عن اجزائها النصف والربع، وكلها من الذهب، اما النقود الفضية فهي المجيدي والنصف والربع، فضلاً عن القرش المنحاسي ومضاعفاتة واجزاء (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٤٥).

**❖ العملة الهندية**

بعد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ شاع استعمال الروبية الهندية، نتيجة لادخال القوات البريطانية كميات كبيرة من النقود الهندية لسد نفقاتها وسد الحاجات العسكرية، ثم اخذت بريطانيا بأستيراد الروبيات من الهند، ومما ساعد على ازدياد الطلب على الروبيات هو سحب النقود الذهبية من التداول بصورة مستمرة، والهبوط المستمر في قيمة الاوراق النقدية العثمانية، وبلغ مقدار الكمية التي جلبتها القوات البريطانية من النقود الهندية حتى اواخرعام ١٩١٧ اكثر من مئة مليون روبية وكان ثلث هذه الكمية نقوداً فضية والثلثان الاخران كانت من الأوراق النقدية (حمادة، ١٩٣٨، صفحة ٤٣٤).

وفي الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩١٦ أصدر السير بيرسي كوكس رئيس الحكام السياسيين البريطانيين في العراق بياناً منع بموجبه التداول بالعملة الورقية العثمانية واستخدام مكانها (الروبية) المعمول بها في الهند، ومنع المتاجرة أو المعاملة بها في المعاملات التجارية، واذا ما ضبطت في حوزة أحد فأنه سوف يعرض نفسه لغرامة تصل الى (٥٠٠) روبية أو أضعاف المبلغ المتعامل به (الربيعي، ٢٠٠٥، صفحة ٧٩).

استمرت السلطة البريطانية المحتلة في ترتيب اوضاعها المالية، من خلال دعم وضخ الكميات التي تحتاجها المصارف من العملة الهندية، ومطالبة الأهالي بتسديد الضرائب والرسوم بالروبية الورقية، حتى نجحت السلطة في نهاية ١٩١٧ في جعل الروبية الهندية الورقية هي اساس التعامل النقدي، واصدرت السلطة المحتلة في ١١ آب عام ١٩١٧ بيان رقم ٤ الغت بموجبه قانون الحكومة العثمانية المؤقت الصادر في ٤ تشرين الثاني ١٩١٢ الخاص بدفع الديون التي بذمة المتعهدين او الشركات التابعة للدول المعادية، واعقبته ببيان في ٢٧ آب عام ١٩١٧ رقم ٥، سمحت بموجبه دفع ما تبقى من الايجارات والديون ومبالغ العقود والمقالات التي عقدت قبل اول نيسان ١٩١٧ بالروبيات بدلاً من الليرة التركية (الخزرجي، ٢٠١٦، صفحة ٢٦٦)، وبهذا اصبحت الروبية عملة رسمية في العراق بموجب البيان الصادر من الادارة البريطانية في ١٧ آب ١٩١٧ (الزيدي، د.ت، صفحة ٦٦٩).

كانت هناك اسباب عدة لاستخدام الروبية الهندية في العراق، يأتي في مقدمتها ان هذه العملة كانت معروفة في تداولها قبيل الحرب العالمية الأولى لسكان مدينة البصرة الميناء الوحيد للعراق والمطل على الخليج العربي والواقع تحت الحماية البريطانية، فكانت التجارة من صادرات وواردات متأثرة بإمارات الخليج العربي التي تتداول بالعملة الهندية "الروبية" قبل الاحتلال البريطاني للعراق، كما أن هذه العملة فرض التعامل بها من قبل سلطات الاحتلال البريطاني واعتبرت عملة قانونية تدفع بها الديون (حسن، ١٩٩٨، صفحة ١٤)' فضلاً عن كونها تحظى بسمعه قوية في ضماناتها واحتياطيها فقد كانت نسبة الفضة فيها كبيرة تساوي ٦١ % وبالتالي فهي عملة تمتلك قيمة ذاتية ومرغوب فيها، وكان لاتساع نشاط الهند التجاري اضافة الى النفوذ البريطاني وتوجهات سياسته الرامية الى احلال العملة الهندية في العراق، وثبات سعر الصرف النسبي بين الروبية الهندية والجنية الاسترليني، اثر في توحيد هذه العملة وزيادة فعاليتها في الحياة الاقتصادية في العراق (جميل، ١٩٤٩، صفحة ٣٥٤).

من جانب اخر كانت العملة الورقية التي أصدرتها الدولة العثمانية واعطتها سعراً الزامياً وسحبت مقابلها بعض الذهب المتداول قد اختفى قسم منها اما بسبب الخوف من المصادرة من قبل السلطات العثمانية، او من اجل الادخار الأمر الذي افرغ الساحة من كميات العملة المتداولة فكان لابد من سد النقص بعملة اخرى، كما أن الليرة التركية كان سعرها في هبوط

مستمر وكان شائعاً أن ليس لها ما يضمنها وليس هناك حدود لإصدارها لذا انعدمت الثقة الرغبة في التعامل بها (الجليلي، ١٩٤٦، الصفحات ٩٨-١٠٠).

كانت العملتين العثمانية والهندية عملتين قانونيتين لغاية ١٧ اب ١٩١٧ حيث اصدر القائد العام للقوات البريطانية في العراق بيانا اصبحت بموجبه العملة الهندية وحدها هي العملة القانونية في البلاد، ونص البيان على أن:" جميع المقاولات والعقود والديون والايجارات...الخ التي عقدت قبل اول نيسان ١٩١٧، بالعملة التركية والتي لم تدفع او بقى منها شيء لم يدفع في التاريخ المذكور او تستحق الدفع بعد ذلك فيجوز للمدين الوفاء بها بالروبيات حسب السعر القانوني لليرة التركية وقت وفاء الدين "، وحدد البيان سعر الليرة التركية باربعة عشر روبية (الجليلي، ١٩٤٦، الصفحات ١٠٢-١٠٣).

**❖العملات الاجنبية الاخرى**

كان في أسواق العراق خلال الحكم العثماني الكثير من النقود الأجنبية، فضلاً عن النقود العثمانية التي سكت بمدن العراق مثل بغداد والبصرة والموصل والحلة كما تداولت في اسواق العراق النقود العثمانية التي سكت في ولاياتهم الأخرى.

أ – النقود الذهبية الاجنبية

١- البندقي: نقد ذهبي سك ايطاليا وكان أول من سكه رومير الثاني دوق صقلية، وذكر البندقي في الوثائق والفرمانات العثمانية باسم الدوكة البندقي.

٢ – الدوكا:نقد ذهبي اجنبي وسمي دوقية وحملت على الوجه صورة الملك التي ضربت في عهده.

٣ – ابو الخيال:نقد ذهبي و هو الجنيه الباون الاسترليني.

٤ – الجواشيم: عملة ذهبية فرنسية كانت مستخدمة في العراق.

٥- الدبلون: نقد ذهبي اسباني وكانت قيمته في بغداد ١٦٠٠ قرش.

٦- الهن: نقد ذهبي اجنبي شاع استخدامه بالعراق ويعادل اربع روبيات هندية.

٧- المجهز: نقد ذهبي نمساوي كان يعادل ٨٩ قرش.

٨- النادرية: نقد ذهبي متداول في اسواق العراق.

٩- الكرون: نقد ذهبي فرنسي وكان يعادل ٢٢٥ فلساً عراقياً.

١٠- العباسية:دنانير ذهبية ايرانية وسميت بالعباسية نسبة الي شاه عباس الصفوي والدينار العباسي كان يعادل ١١٩ بارد.

١١- القرش الأحمر: نقد ذهبي الماني مأخوذ من الكلمة الألمانية.

١٢ – الروبل: نقد روسي وكان يعادل ليرة عثمانية وريال مجيدي ابيض ونصف ريال مجيدي.

١٣ – البالدز: نقد ذهبي اجنبي كان يعادل ٥٢، ٢٥ بفلس العراق (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٥٣)

ب – النقود الفضية الاجنبية المتداولة في العراق أبان الحكم العثماني

١- الطائر:نقد فضي نمساوي ويسمى الآتير، وشاع استخدامه في الجزيرة العربية، كما ذكرته كتب الرحالة للعراق.

٢- الريال:نقد فضي اسباني وقد اطلق لفظ الريال على العديد من العملات منها الاسباني والهولندي والألماني.

٣- ابو دبيله: نقد فضي فارسي سك في عهد الاسرة القاجارية سنة ١٨٧٠م وقد كان مستعملا في الاسواق العراقية أبان الحكم العثماني وسمي بهذا الاسم لعدم انتظام سكه، وكان يعادل قرشين صحيحين.

٤- ابوالطوب: وهو ريال فضي وكان يعادل ٩٤ قرشا.

٥- الاسبر: نقد فضي هولندي ورد ذكره في كتب الرحالة للعراق، والاسبر كلمة يونانية معناها الابيض.

٦- الايكو: نقد فضي وكلمة ايكو وشاع استخدام الايكو بالعراق.

٧- بيجا او بيجوه: نقد فضي كان متداولاً في بغداد ويقال لها ام الستة فلوس.

٨- بياستر: نقد فضي يوناني شاع تداوله في المدن العثمانية وانها تساوي غرش او قرش.

١١ – بنبات: نقد فضي فارسي كان متداولاً باسواق العراق ويساوي نصف قرآن.

١٢- الدانة: نقد عثماني يعادل عشرة قروش.

١٣- مناط: نقد فضي كانت له أجزاء النصف والربع شاع استخدامه في بغداد.

١٤- المنكنة: نقد فضي من اضعاف القران وكل عشرة منها تعادل تومان.

١٦- المعدني: عملة فضية اجنبية انكليزية وهي تعادل الفلس.

١٧- النيرة: وهي الليرة وسميت بالنيرة عند بدو الاردن وبادية الشام والعراق وهي الليرة الانكليزية الإسترلينية (عبدالله، ٢٠١٤، الصفحات ٥١٣ – ٥١٤).

١٩ – السنتيم: جزء من الفرنك الفرنسي، وقد استخدم في العراق.

٢٠- السيجت: نقد فضي اوربي تداول به العراق في العصر العثماني.

٢١- شلن: نقد فضي انكليزي وكان يساوي ٥٠ فلسا عراقيا.

٢٣- الفرنك : نقد فرنسي شاع استخدامه بالشرق وكان يعادل زهاء عشرين قرشا رانجا.

٢٤- الفلورين: نقد نمساوي ويعادل تسعة قروش.

٢٥- الفتة: نقد فضي قاجاري وقد تداول به في العراق حينذاك.

٢٦ – القران: نقد فضي ايراني وقد ورد ذكره في كتب الرحالة عام ١٨٧٤.

٢٧- القرش الأسود من النقود الفضية المستخدمة بالاسواق العثمانية.

٢٨ – الروبية: نقد هندي شاع استخدامه بالعراق وكانت الروبية تحمل صورة الملكة فكتورياو تعادل ٧٥ فلسا.

٢٩ – التومان: نقد ايراني شاع استخدامة بالعراق في العصر العثماني (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٥٦).

ج – النقود النحاسية الأجنبية في العراق ابان الحكم العثماني

١- أنة:نقد هندي من النيكل يساوي فلس واحد آبان دخول الانكليز ويسميه العامة عانة واصبحت تعادل اربعة فلوس.

٢- البيزة: من النقود الهندية معمولة من النحاس وهي من أجزاء العانة.

٣- الباي:نقود نحاسية صغيرة بريطانية حملت صورة الملكة فكتوريا.

٤- جوليات:هي نقد كان مستخدم بالعراق، وأن الجولية هي البغدادية السالكة بالموصل، وان كل عشر جوليات تساوي قرش روماني.

٥- دوكرد:نقد نحاسي يعادل فلس (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٥٧).

**ثانياً: العملة في منهاج الحكومة العراقية**

بعد تتويج الملك فيصل الاول في ٢٣ آب ١٩٢١ملكاً على العراق شعر المسؤولون ان التعامل بالعملة الهندية هو مظهر من مظاهر التبعية للأجنبي، وبدأت تطلعات الحركة الوطنية تطالب بوضع نظام نقدي مستقل للعراق وتندد بالعملة الهندية (السياسة، ١٩٣١)، لذا بدأت التوجهات بأن يكون هناك نقد وطني يمثل سيادة العراق واعتباره رمزاً من رموز الاستقلال والحرية، وانطلاقاً من هذا الاتجاه الوطني لاستكمال السيادة السياسية والاقتصادية بدأ التفكير بشكل جدي في اصدارعملة وطنية منذ عام ١٩٢٢ (الربيعي ا.، ١٩٨٩، صفحة ١٨٢)، كما طالب المختصون في مجال الاقتصاد ببعض المطالب جاء في مقدمتها اصدار نقود ذهبية الى جانب الاوراق النقدية، كما ان الاصدار يجب ان يكون في العراق وليس خارجة، فضلاً عن تحذيرهم من تسرب الاموال الى الخارج (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٥٩).

كان اصدار عملة وطنية من بين الأمور الاقتصادية المهمة التي وضعتها الوزارة السعدونية الأولى ( ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢– ١٥ تشرين الاول ١٩٢٣) نصب اهتمامها باعتباره موضوعاً جلب اهتمام الراي العام لسنوات، كما ان الروبية تسببت بخسائر كبيرة للاقتصاد العراقي لعدم استقرار قيمتها، وفي عهد الوزارة السعدونية الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٢– ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٣) وضعت لأول مرة في ٢٤ نيسان ١٩٢٨ لائحة قانون العملة، ونصت على ان تكون هناك ادارة لجنة يكون مقرها في لندن وهي التي تشرف على الاصدار والاستغلال (حمادة، ١٩٣٨، صفحة ٤٣٥).

اصدرت الحكومة العراقية قانوناً عام ١٩٣١ شكلت بموجبه لجنة لاصدارعملة وطنية لاول مرة في تاريخ العراق، وقد اعتمد وحدة النقد الاساسية وتنقسم الى الف فلس وحددت قيمتة على اساس ٣٢٢٣ / ٧ غرامات من الذهب وهي نفس قيمة الجنية البريطاني انذاك (سلمان، ٢٠٠٦، صفحة ٢٠٥)، كما منح القانون هذه اللجنة جميع الصلاحيات نيابة عن الحكومة وتحدد موعد انتهاء عملها بعد تأسيس مصرف وطني عراقي له امتياز خاص بإصدار الأوراق النقدية في العراق، وتصدر بعد ذلك الأوراق النقدية عن ذلك المصرف، اما النقود المعدنية فتصدر من قبل دائرة العملة العراقية (القيسي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٨٠).

ورغم المطالبة من الرأي العام لاصدار عملة وطنية جديدة، الا ان هذا الاصدار تأخر بعض الوقت لأسباب عدة، كان في مقدمتها التقرير الذي قدمته اللجنة المالية التي انتدبتها وزارة المستعمرات البريطانية في العراق، لتبحث المركز المالي للعراق عام ١٩٢٧، إذ رأت هذه اللجنة عدم استبدال نظام النقد المتداول في العراق لأنه حسب رأيها يتماشى مع حاجة البلاد ووضعها الاقتصادي، وان أي تغير في نظام النقد الهندي القائم سوف يكبد الاقتصاد العراقي خسائر كبيرة ويولد اضراراً للبلاد (السامرائي، د.ت، صفحة ١٧٨).

مع مرور الوقت تزايدت المطالبة بإصدارعملة وطنية، لاسيما بعد أن هبط سعر الروبية الهندية المتداولة في العراق في بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وظهرت في الاسواق عملة هندية مزيفة من فئة عشر روبيات، فضلاً على ان الخزانة العراقية تتحمل سنوياً مبالغ طائلة لتبديل الاوراق النقدية المستهلكة وتتحمل مسؤولية سحبها من التداول ودفع بدلها، وهو امر يمكن الاستغناء عنة في حالة لو كان للبلاد عملة وطنية، اضافة الى واجب الحكومة جلب واعادة المسكوكات من والى الهند، الامر الذي يحمل الخزانة سنوياً تكالف الشحن والتأمين (السامرائي، اقتصاديات العراق، ١٩٧٠، صفحة ٣٤).

وامام ذلك بدأت الحكومة تهتم بصورة جدية بموضوع اصدار العملة، لذلك قامت بتكليف الخبيرالبريطاني هلتون يونغ (Hilton young) الذي وصل الى العراق في ١٧ مايس ١٩٣٠ لتقديم المشورة الى الحكومة العراقية، والعمل من اجل اصدار عملة وطنية وبالسرعة الممكنة، وقد قدم يونغ تقريره في ٦ حزيران ١٩٣٠ الى رئيس الوزراء نوري السعيد حول موضوع اللائحة الجديدة للعملة العراقية، بعد ان اقام دراسة تمهيدية فاتصل بالكثير من الشخصيات ذات العلاقة، وعلى اساس هذا التقرير وضع مشروع قانون العملة العراقية وانتدبت الحكومة يونغ رئيسا للجنة العملة في لندن، وكانت النقطة المهمة في تقرير يونغ تدور حول امكانية قبول العراقيين للعملة الجديد (حسن، ١٩٩٨، الصفحات ٧٩–٨٠).

ما أن انتهت اللجنة من عملها حتى صدر قانون العملة في نيسان ١٩٣١، وقد حددت المادة الأولى منه في الاول من تموز ١٩٣١ موعدا لانزال العملة للتداول (الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، ١٩٥٥، صفحة ١٠٨)، الا ان القانون لم يطبق لعدم اكمال التحضيرات لتطبيقه، اضافة الى التأخير الحاصل في تشكيل لجنة العملة، وجاء

التأجيل الثاني لعدم اكتمال الاجراءات المواجهة لاصدارالعملة العراقية، مما ادى الى تأجيل القانون ثلاثة اشهر حتى اوائل كانون الثاني ١٩٣٢ (حسن، ١٩٩٨، صفحة ١١٨)، الا أن خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب واضطراب الاسواق المالية، وتغير سعر الصرف بين الجنيه الانكليزي والعملات الأخرى قد اوجد صعوبة حالت دون اصدار العملة وبناء على ذلك طلبت لجنة العملة في مقترح لها تأجيل ثالث، تأجل اصدار العملة لغاية الاول من اذار ١٩٣٢ بعد ان عدل القانون بشكل يتماشى مع الاساس الجديد للعملة الانكليزية الورقية (جميل، ١٩٤٩، صفحة ٣٥٦).

صدرت اول مجموعة من الأوراق النقدية في الأول من آذار ١٩٣٢ وهي تحمل اسم الحكومة العراقية، وحسب قانون العملة فقد اعتمد الدينار كوحدة قياسية للنقد العراقي، أما فئات العملة فكانت كالاتي ( ربع دينار، نصف دينار، دينار واحد، خمسة دنانير، عشرة دنانير، مئة دينار) أما المسكوكات المعدنية فكانت (درهم، خمسين فلس، عشرين فلس، عشرة فلوس، خمسة فلوس، اربعة فلوس، فلسين، فلس واحد) (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٣٣).

**ثالثـاً:العملة في مجلس النواب**

استمرت مطالبة النواب بضرورة سك عملة وطنية عراقية من منطلق ان اصدارها يخدم الاستقلال الاقتصادي، كما انتقد النواب اكثر من مرة عدم ايفاء الحكومة بوعودها بأصدار لائحة قانونية لسك العملة الوطنية، وطالبو ببيان اسباب التأخير في هذه المسألة، واستمرت هذه المساعي لنحقيق اصدار العملة الوطنية، لكن ذلك لم يؤد الى نتيجة ملموسة الى حين مجيء حكومة نوري السعيد الثانية، التي قدمت الى مجلس النواب بلائحة لسن قانون العملة العراقية (النوينيى، ٢٠٠٢، صفحة ٢٣).

نافش مجلس النواب في اذار ١٩٣١ لائحة قانون العملة العراقية في ضوء تقرير اللجنة المشتركة ( المالية والاقتصادية )، وبعد موافقة مجلس الاعيان والنواب على اللائحة ومصادقة الملك فيصل عليها، شرعت اللائحة بأسم ( قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١) بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٣١، وبعد اجراء تأجيلات وتغييرات على القانون لظروف سياسية واقتصادية، طرحت مسودة لائحة قانون تعديل قانون العملة التي اعدتها وزارة المالية

على مجلس النواب في الجلسة التاسعة من المنهاج المقرر، في يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١، برئاسة رئيس مجلس النواب جعفر العسكري، وتليت المادة التاسعة من المنهاج المقرر، والتي اشارت ان التعديل اجري نتيجة التطورات المالية التي وقعت وكان من تأثيرها ان الليرة الانكليزية فقدت قسماً من قيمتها الذهبية، وصرح النائب صالح جبر " بأن العملة لايمكن ان تكون قوية وذات اعتبار مالي معين ما لم تكن مصدرة من بنك مالي معروف، ومرتكزة على ذهب احتياطي" (حسن، ١٩٩٨، صفحة ١٢٠).

وبتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٣١، عقد مجلس النواب جلستة الثالثة عشرة لمناقشة تقرير اللجنة المشتركة بخصوص لائحة التعديل، وبعد الاطلاع عليها وافق مجلس النواب، وبعد ان حصلت الموافقة على اللائحة من قبل مجلسي النواب والاعيان النواب والاعيان ومجلس الوزراء، تم تشريع اللائحة بأسم ( قانون تعديل قانون العملة العراقية رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ – رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١) (حسن، ١٩٩٨، صفحة ١٢٢).

**رابعاً:العملة في الصحافة**

ادت الصحافة العراقية دوراً متميزياً في توضح اثار ازدياد العملة في العراق كتبت جريدة صوت الاهالي في مقال لها بعنون " اسباب زيادة العملة " الى ان زيادة نفقات القوات البريطانية قي العراق يعد من العوامل الرئيسية التي ادت الى زيادة العملة واكدت انه من المحتم ان تسبب زيادة هذه النفقات الكبيرة المستمرة الى زيادة مهمة في مقدار العملة المتداولة مادام لا يوجد مجال لشراء البضائع من الخارج، وعن تأثير القوات البريطانية في العراق واثرها في زيادة التضخم النقدي كتبت جريدة الزمان مقالاً افتتاحياً بعنوان قضية تضخم النقد في العراق " انتقدت فيه اراء القائلين بأن الازدياد في النقد المتداول يحتاج يحتاج الى تقليل أو تجميد او حبس واشارات الى ان هذه المقترحات لاتؤدي الى معالجة صحيحة، واكدت ان زيادة النقد المتداول سائرة بأطراد مادامت الحرب واقعة، وما دامت هذه الحرب تتطلب ارسال الجيوش الى العراق والاتفاق عليها (الدليمي، ١٩٨٨، صفحة ١٤٨).

كتب جريدة السياسة " بأنها تدعو الى سك عملة ذهبية الى جانب الورق النقدي وترفض تواجد لجنة العملة في بلد اجنبي " وترفض ايضا ضمان العملة في بنك انكلترا وذلك لأنه حسب رائيها يمكنها من تهديد المصالح الوطنية والاستقلالية للبلاد، ولكن رغم كل تلك

الاعتراضات الا انها كانت تؤكد على ضرورة اصدار عملة وطنية " (الجليلي، النظام النقدي في العراق، د.ت، صفحة ١١٣). كما اشارت جريدة الزمان الى دور القوات البريطانية في تضخم النفد المتداول قائلة " اذا جمدنا اربعة ملايين دينار وسحبناها من التداول بأية وسيلة كانت فأن هذا المبلغ سيظهر في التداول بعد مرور اربعة اشهر من تجميدة، من خلال مايتسرب الى العراق من النقود بواسطة الجيوش الحليفة (الدليمي، ١٩٨٨، صفحة ١٤٩).

**خامساً:الآراء المعارضة لأصدار العملة**

انقسم المجتمع العراقي بين مؤيد ومعارض بعد صدور قرار تأسيس العملة وتعين تاريخ للتداول بها (السامرائي، اقتصاديات العراق، ١٩٧٠، صفحة ٤١)، فقد رحب المتعلمون والمثقفون بصدور العملة الجديدة وعدوها مظهراً من مظاهر الزهو الوطني في حين تنكر لها سكان الاقضية والعشائر الرحل واستمر بعضهم على التعامل بالعملة الهندية، اما سكان المدن والقصبات من غير المتعلمين فلم يستسيغوا لأول وهلة التعامل بالعملة الوطنية، وعلى الرغم من انهاء التعامل بالروبية ومداولاتها الا أن الكثير من المتعاملين في السوق ظلوا يتخذون قيمتها اساساً عند احتساب الاسعار في تعاملاتهم اليومية، في حين كان كبار التجار يضعون التسعيرة بالدينار وأجزائهن وطلب بعضهم زيادة طرح المسكوكات المعدنية ذات الفئات الصغيرة وتسهيل عمليات التبادل التجاري، والسبب في ذلك هو القيمة الكبيرة للدينار العراقي واجزائه (النصف والربع دينار) (عباس، ٢٠١٢، صفحة ٨).

لذا هيأت الحكومة الجو لأصدارالعملة، ولجأت الى الطرق الهادئة والمرنة ومنعت الموظفين الاداريين من اللجوء الى الشدة في اجبار الجمهور على قبول العملة، وتركت لهم حرية الاحتفاظ بالعملة الهندية، وحرصت الحكومة بأن تشرح للمتصرفين فوائد اصدار العملة والاسباب الدستورية والمالية لأصدارها، وطلبت اليهم ان يقوموا بشرح ذلك في الويتهم ليخلقوا جواً من الثقة بالعملة الجديدة (السامرائي، اقتصاديات العراق، ١٩٧٠، صفحة ٤١).

عارضت الأحزاب المعارضة الأساس الذي ستقوم عليه العملة والذي تبنته الحكومة، كما عارضت الغرف التجارية العراقية، فبعد اعداد لائحة العملة من قبل الحكومة ارسلت غرفة تجارة الموصل كتاباً الى وزارة المالية أوضحت فيه ترحيبها بإصدار عملة وطنية والتخلص من العملة الهندية لكون بقائها في التداول فيه ضرر على الخزينة واقتصاد البلاد،

ولكنها حذرت من اصدار العملة والازمة الاقتصادية على اشدها لان ذلك حسب رأيها سيزيد من الارتباك في الأوضاع الاقتصادية، وطالبت بتأجيل الإصدار الى حين زوال الازمة واستقرار اسعار العملات، كما رأت الغرفة ان العملة يجب ان تكون على اساس الذهب، وان تسك الحكومة (٤٠%) من هذا الاحتياطي دنانير ذهبية تكون تحت الطلب لمن يريد ان يستبدل بالدينار الورقي دينارا ذهبيا، كما طالبت غرفة تجارة بغداد بنفس المطالب، بأنه على الرغم من الخسائر المادية الناشئة للحكومة عن التعامل بالروبية نرى خيراً للعراق أن يبقى الروبية مداراً للتعامل حتى يتم وضع العملة العراقية على اساس ثابت (عباس، ٢٠١٢، صفحة ٨).

ناقشت وزارة المالية اقتراحات الغرف التجارية ورات ان اتخاذ الذهب اساسا للعملة يثير الكثير من الصعوبات، منها ان العراق في ذلك الوقت لم يكن يمتلك رصيداً ذهبياً، كما أن كميات الذهب الموجودة لدى الناس كانت قليلة ومن الصعب الحصول عليها، فضلا عن تسرب كميات كبيرة من الذهب الى الخارج وعدم وجود قانون يمنع ذلك (عباس، ٢٠١٢، صفحة ١٠).

**الخاتمة:**

١- تعكس المراحل التي مر بها النظام النقدي في العراق الظروف السياسية التي تعاقبت على العراق، وروابط التبعية السياسية والاقتصادية التي حاول العراق جاهداً التخلص منها كانت اثارها ونتائجها التخلف الاقتصادي، لاسيما فرض العملة الأجنبية عليه.

٢- حاول الاستعمار ان يبقي العراق مصدراً لمواده الأولية وسوقاً لمنتجاته الصناعية وبالتالي عرقلة نمو قواه الإنتاجية، وقد لعبت الأنظمة النقدية المختلفة التي تعاقبت عليه دورها في تحقيق ذلك الهدف.

٣- بعد استقرار الامر في العراق بتتويج الملك فيصل الأول في ٢٣ أب ١٩٢١ بدأ التفكير في أسس الاستقلال لذا وجب التفكير بنظام نقدي للدولة الجديدة، يبعد عنهم صفة التبعية للأجنبي، اذ تعد مسالة النقود هي جزء أساسياً في مقومات الدولة المنتقلة.

٤- كانت الازمة الاقتصادية سبباً في تأخر اصدار النقود في العراق لما خلفته من تدهور في عملات كثير من الدول ومنها الباون الإسترليني.

٥- ان وجود عملة غربية في البلاد لا يتفق مع المصلحة المالية والاقتصادية للبلاد، لذا فمن الضروري اصدار عملة جديدة على أسس وقواعد مستمده من التطورات التي حدثت في أنظمة العملة الدولية.

## قائمة المصادر


اسماعيل نوري ميسر الربيعي. (١٩٨٩). تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢. جامعة بغداد: رسالة ماجستير، كلية التربية – ابن رشد.

ايناس سعدي عبدالله. (٢٠١٤). اريح العراق الحديث ١٢٥٨ – ٢٠١٤، مكتبة عدنان. بغداد – العراق.

باسم وحيد جوني الربيعي. (٢٠٠٥). بيانات وإعلانات الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة تاريخية تحليلية. الجامعة المستنصرية: رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية.

جريدة السياسة. (١٩٣١). العدد ٣٨١.

جريدة الوقائع العراقية. (١٩٣٣). جريدة الوقائع العراقية، العدد٢٧٤.

حسين علي فليح الخزرجي. (٢٠١٦). بريطانيا والعراق اوضاع العراق الاقتصادية في عهد الادارة البريطانية ١٩١٤ – ١٩٢١ (دراسة وثائقية ). بغداد – العراق: مؤسسة ثائر العصامي.

سعد كاظم حسن. (١٩٩٨). ، تاريخ النفود العراقية ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية، جامعة بغداد: اطروحة دكتوراه، كلية التربية ( ابن رشد ).

سعد كاظم حسن. (١٩٩٨). تاريخ النفود العراقية ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية. جامعة بغداد: طروحة دكتوراه، كلية التربية ( ابن رشد ).

سعد كاظم حسن. (١٩٩٨). تاريخ النفود العراقية ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية. جامعة بغداد: اطروحة دكتوراه، كلية التربية ( ابن رشد ).

سعيد حمادة. (١٩٣٨). النظام الاقتصادي في العراق. بيروت – لبنان.

سعيد عبود السامرائي. (١٩٧٠). اقتصاديات العراق. بغداد–العراق: مطبعة الارشاد.

سعيد عبود السامرائي. (د.ت). النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨. بغداد–العراق.

سهيل صبحي سلمان. (٢٠٠٦). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨، (د– ن). بغداد–العراق.

صلاح عريبي عباس. (٢٠١٢). الاوراق النقدية ظهورها وتطورها واستخدامها في العراق حتى نهاية العهد الملكي. مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد ٧، العدد ٣.

عباس العزاوي. (١٩٥٨). تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية. بغداد – العراق.

عبد الرحمن الجليلي. (١٩٤٦). النظام النقدي في العراق. القاهر– مصر: مطبعة النهضة.

عبد الرحمن الجليلي. (١٩٥٥). محاضرات في اقتصاديات العراق. جامعة الدول العربية: معهد الدراسات العربية العالمية.

عبد الرحمن الجليلي. (د.ت). النظام النقدي في العراق. بغداد–العرق.

عبد الرزاق خلف الزيدي. (د.ت). النقد الوطني في العراق وتطورات اصداره في عهد الانتداب، المفصل في تاريخ العراق الحديث.

عبد المنعم السيد علي. (١٩٨٣). التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية. بيروت – لبنان.

عمر ابراهيم محمد الشلال. (د.ت). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤. جامعة بغداد: اطروحة دكتوراه، غير منشورة/ كلية الآداب.

محمد عبد الهادي عبود النوينيى. (٢٠٠٢). موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٣٢ – ١٩٤٦ ). جامعة الكوفة: رسالة ماجستير، كلية الاداب.

محمد محسن عويد الدليمي. (١٩٨٨). التطورات الاقتصادية في الغراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥. جامعة بغداد: رسالة ماجستير، كلية الاداب.

مظفر حسين جميل. (١٩٤٩). سياسة العراق التجارية. القاهرة – مصر: مطبعة نهضة مصر.

ناهض عبد الرزاق القيسي. (٢٠٠٢). النقود في العراقر. بغداد – العراق

Bibliography

Ismail Nouri Maysar Al-Rubaie (1989). The Economic History of Iraq during the British Mandate Era 1921-1932. University of Baghdad: Master's Thesis, College of Education - Ibn Rushd.

Inas Saadi Abdullah (2014). The Modern Escapes of Iraq 1258-2014, Adnan Library, Baghdad, Iraq.

Basem Wahid Juni Al-Rubaie (2005). Statements and Announcements of the British Administration in Iraq 1914-1921: A Historical and Analytical Study. Al-Mustansiriya University: Unpublished Master's Thesis, Council of the Higher Institute for Political and International Studies.

Al-Siyasa Newspaper (1931). Issue 381.

Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper (1933). Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Issue 274.

Hussein Ali Falih Al-Khazraji (2016). Britain and Iraq: The Economic Conditions of Iraq During the British Administration 1914-1921 (A Documentary Study). Baghdad, Iraq: Thaer Al-Asami Foundation.

Saad Kazim Hassan. (1998). History of Iraqi Powers 1921–1958: A Historical Study. University of Baghdad: PhD Thesis, College of Education (Ibn Rushd).

Saad Kazim Hassan. (1998). History of Iraqi Powers 1921–1958: A Historical Study. University of Baghdad: PhD Thesis, College of Education (Ibn Rushd).

Saad Kazim Hassan. (1998). History of Iraqi Powers 1921–1958: A Historical Study. University of Baghdad: PhD Thesis, College of Education (Ibn Rushd).

Saeed Hamada. (1938). The Economic System in Iraq. Beirut, Lebanon.

Saeed Abboud Al-Samarrai. (1970). The Economics of Iraq. Baghdad, Iraq: Al-Irshad Press.

Saeed Abboud Al-Samarrai. (n.d.). The Financial System 1914–1958. Baghdad, Iraq.

Suhail Subhi Salman (2006). Economic and Social Developments in Iraq 1945-1958, (n.d.). Baghdad, Iraq.

Salah Arabi Abbas (2012). Banknotes: Their Emergence, Development, and Use in Iraq until the End of the Monarchy. Kirkuk University Journal of Humanities, Vol. 7, No. 3.

Abbas Al-Azzawi (1958). History of Iraqi Currency After the Abbasid Era. Baghdad, Iraq.

Abdul Rahman Al-Jalili (1946). The Monetary System in Iraq. Cairo, Egypt: Al-Nahda Press.

Abdul Rahman Al-Jalili (1955). Lectures on the Economics of Iraq. League of Arab States: Institute of World Arab Studies.

Abdul Rahman Al-Jalili (n.d.). The Monetary System in Iraq. Baghdad, Iraq.

Abdul Razzaq Khalaf Al-Zaidi (n.d.). The National Currency in Iraq and Developments in its Issuance during the Mandate Era, detailed in the Modern History of Iraq.

Abdul Munim Al-Sayyid Ali. (1983). The Historical Development of Monetary Systems in Arab Countries. Beirut, Lebanon.

Omar Ibrahim Muhammad al-Shalal (n.d.). Economic and Social Developments in Iraq 1869–1914. University of Baghdad: Unpublished PhD Thesis, College of Arts.

Muhammad Abdul Hadi Abbud al-Nuwaini (2002). The Position of the Legislative Authority in Iraq on Economic and Social Issues (1932–1946). University of Kufa: Master's Thesis, College of Arts.

Muhammad Muhsin Uwaid al-Dulaimi (1988). Economic Developments in Iraq 1939–1945. University of Baghdad: Master's Thesis, College of Arts.

Muzaffar Husayn Jamil (1949). Iraq's Trade Policy. Cairo, Egypt: Nahdet Misr Press.

Nahedh Abdul Razzaq al-Qaisi (2002). Currency in Iraq. Baghdad, Iraq..